

تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة في مصرف الريان 2011 م

يعتبر عام 2011 العام الثاني لتطبيقات إرشادات الحوكمة في الشركات المدرجة في البورصة بدولة قطر . وقد كان لهذا التطبيق طيب الأثر على العلاقة بين المساهمين والشركة ، حيث أوضحت كافة المعلومات والبيانات الخاصة بتلك الشركات واضحة أمامهم ، ومتوفرة في كل وقت حيث تم نشرها على المواقع الالكترونية لتلك الشركات .

كما أخذت ممارسة الشركات بعداً عالمياً لاتباعها لمعايير خاصة بالحوكمة تم وضعها من قبل منظمات عالمية ، مما جعل أداء مجالس الإدارات أكثر التزاماً بالمعايير والأنظمة الموضوعة .

أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية في دولة قطر ، فقد كان عليها تطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن جهتين في الوقت نفسه، وهما مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية .

وبدوره التزم مصرف الريان بتلك التعليمات منذ بدء سريانها ، وقدم تقريره عن عام 2010 وفقاً للمطلوب .

مجلس الإدارة :

مع اقتراب انتهاء فترة عمل المجلس الأول لمصرف الريان ، تم بتاريخ 2011/1/2 توجيه الدعوة للترشح لعضوية مجلس الإدارة عن الفترة (2011-2013) ، وقد دخل المنافسة 11 مرشحاً بعد انسحاب مجموعة من المتقدمين للترشح ، حيث تم انتخاب 7 أعضاء لمجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 2011/3/28 ، بينما تم تعيين عضوين عن المؤسسين " الديار القطرية للاستثمار العقاري ، والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية " وفقاً للنظام الأساسي لمصرف الريان .

الاسم	الصفة	الجنسية
1 الدكتور/ حسين علي العبدالله	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	قطري
2 الشيخ/ الحسين بن علي بن أحمد آل ثاني	نائب الرئيس	قطري
3 الشيخ / صالح علي عبدالرحمن الراشد	عضو مجلس الإدارة	سعودي
4 السيد/ جاسم سيف أحمد السليطي ممثلاً لمحافظة القوات المسلحة القطرية	عضو مجلس الإدارة	قطري
5 الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	قطري
6 السيد/ فيصل عبد الواحد الحمادي ممثلاً لشركة الديار القطرية للاستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	قطري
7 السيد/ تركي محمد الخاطر ممثلاً للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	عضو مجلس الإدارة	قطري
8 السيد/ عبد الله أحمد المالكي	عضو مجلس الإدارة	قطري
9 السيد/ خلف سلطان الظاهري	عضو مجلس الإدارة	إماراتي

وقد عقد مجلس إدارة مصرف الريان ستة اجتماعات خلال عام 2011 في التواريخ التالية :

- الاجتماع الأول : 2011/1/25 (المجلس الأول)
- الاجتماع الثاني : 2011/3/28 (المجلس الثاني)
- الاجتماع الثالث : 2011/5/23 (المجلس الثاني)
- الاجتماع الرابع : 2011/8/8 (المجلس الثاني)
- الاجتماع الخامس : 2011/10/17 (المجلس الثاني)
- الاجتماع السادس : 2011/12/19 (المجلس الثاني)

هيئة الرقابة الشرعية :

بتاريخ 2011/8/8 وبموجب القرار رقم 2011/4/11 وافق مجلس إدارة مصرف الريان على تعديل تشكيلة هيئة الرقابة الشرعية للفترة القادمة (2011-2013) وذلك اعتماداً على التفويض الذي حصل عليه من الجمعية العامة العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2011/3/28 ، لتصبح تشكيلة الهيئة كالاتي :

فضيلة الشيخ / د. وليد بن هادي	" رئيساً "
فضيلة الشيخ / د. عبد الستار أبو غدة	" عضواً "
فضيلة الشيخ / د. محمد عثمان طاهر اشبير	" عضواً "

تقوم هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان بمراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة ، ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق . كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقررته الهيئة ، والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة .

وستقدم هيئة الرقابة الشرعية تقريرها عن السنة المالية لمصرف الريان 2011 إلى الجمعية العامة في اجتماعها المزمع عقده بتاريخ 2012/3/6 .

لجان المجلس :

قامت لجان مجلس الإدارة المشكلة بتنفيذاً لإرشادات الحوكمة حتى نهاية 2011 بأداء مهامها كما هو محدد لها في أطر عملها المعتمدة ، وهي كالاتي :

اللجنة التنفيذية :

الشيخ / الحسين بن علي آل ثاني	رئيساً
الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضواً
السيد/ جاسم سيف أحمد السليطي	عضواً
السيد/ فيصل عبد الواحد الحمادي	عضواً

وتعتبر اللجنة التنفيذية من أهم لجان المجلس حيث تساعد المجلس في مراجعة أنشطة مصرف الريان وتتولى دراسة العديد من المسائل التي ستطرح على المجلس على صعيد العمليات الائتمانية أو على صعيد الأنشطة الخاصة بالمصرف والتي تستلزم موافقة المجلس ، وترفع توصياتها له بشأنها .

ومن أهم مسؤولياتها :

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- مناقشة واجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة او تلك التي تطرأ بين اجتماعات
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة وعند الطلب.
- التوصية واجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- إجازة سياسة المخاطر.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح او اي تعديلات او اضافات.
- الموافقة او التوصية بسقوفات التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وادخال

وقد أحيل للجنة العديد من القضايا التي قامت بدراستها واتخذت القرارات المناسبة إزاءها ، كما عقدت اللجنة الاجتماعات التالية :

- الاجتماع الأول : 2011/5/23
- الاجتماع الثاني : 2011/8/8
- الاجتماع الثالث : 2011/10//17
- الاجتماع الرابع : 2011/12/19

لجنة التدقيق الداخلي :

- السيد/ خلف سلطان الظاهري رئيساً
- الشيخ / صالح عبد الرحمن الراشد عضواً
- السيد/ عبد الله أحمد المالكي عضواً
- السيد/ تركي محمد خاطر عضواً

ويشترط في هذه اللجنة أن يكون معظم أعضائها من المستقلين ويرأسها عضو مستقل ، وتتولى المسؤوليات التالية :

- تعيين جهاز التدقيق الداخلي وإعتماد سياسة للتعاقد مع المدققين الخارجيين.
- الإشراف ومتابعة استقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليتهم ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير خاصة التقيد بمعايير المحاسبة والإدراج في السوق والإفصاح.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والاجتماع بالمدققين الخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.

- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- مراجعة انظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر.
- مناقشة نظام الإدارة الداخلي مع الإدارة وضمان أداء الإدارة واجباتها نحو تطوير نظام رقابة داخلي فعال.
- النظر في نتائج التحقيقات الأساسية في مسائل الرقابة الداخلية الموكلة اليها من مجلس الإدارة.
- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي والتحقق من فعالية هيئة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.
- مراجعة السياسات والاجراءات المالية والمحاسبية للمصرف.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.
- تأمين الرد السريع لمجلس الإدارة على الاستفسارات والمسائل التي تتضمنها رسائل المدققين الخارجيين أو تقاريرهم.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالمصرف من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسألة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المبلغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي.
- الإشراف على تقيد المصرف بقواعد السلوك المهني.
- رفع تقرير إلى مجلس الإدارة حول المسائل المنصوص عليها في هذه المادة.
- دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة الاجتماعات التالية :

الاجتماع الأول : 2011/1/25

الاجتماع الثاني : 2011/10/17

الاجتماع الثالث : 2011/12/19

لجنة المكافآت والتعويضات:

رئيساً	- السيد / تركي محمد الخاطر
عضواً	- السيد/ خلف سلطان الظاهري
عضواً	- السيد/ عبد الله أحمد المالكي

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية :

- تحديد سياسة المكافآت في المصرف بما في ذلك المكافآت التي يتقاضاها الرئيس وكل أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.
- تحديث لوائح المكافآت والتعويضات كلما دعت الضرورة الى ذلك.
- اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية، مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- قيمة المكافآت الممنوحة لاعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية في المؤسسات المالية المحلية والاقليمية المشابهة.
- الارباح والانجازات التي حققها المصرف خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة.

- الظروف الاقتصادية والمالية خلال السنة المالية.
- مسؤوليات ونطاق مهام اعضاء المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت اعضاء مجلس الادارة والمواد ذات العلاقة في النظام الاساسي لمصرف الريان.
- اقتراح الاسس التي تحدد المكافآت السنوية للموظفين.
- عرض سياسة ومبادي المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.

لجنة السياسات والتطوير:

رئيساً	- السيد/ فيصل عبد الواحد الحمادي
عضواً	- السيد/ خلف سلطان الظاهري
عضواً	- السيد/ جاسم سيف أحمد السليطي

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية :

- إعداد ودراسة وتطوير استراتيجيات العمل بمصرف الريان .
- مراجعة وتطوير أهداف المصرف .
- دراسة ومراجعة وتطوير السياسات بمصرف الريان .
- دراسة ومراجعة وتطوير نظم العمل .
- دراسة ومراجعة وتطوير خطط العمل بمصرف الريان .
- مراجعة الموازنة .

لجنة الترشيحات والحوكمة :

رئيساً	- السيد/ جاسم سيف أحمد السليطي
عضواً	- السيد/ تركي محمد الخاطر
عضواً	- السيد/ عبد الله أحمد المالكي

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية :

- اعتماد ونشر إطار عمل اللجنة بشكل يبين سلطتها ودورها .
- الإشراف على تنفيذ الخطوات الخاصة بالدعوة للترشح إلى عضوية المجلس ، ودراسة الطلبات المستلمة للتأكد من مطابقة المتقدمين لشروط العضوية .
- تحديد المؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس ، بما فيها الاستقلالية .
- التأكد من قدرة المرشحين على إعطاء الوقت الكافي للقيام بواجباتهم كأعضاء في المجلس بالإضافة إلى مهاراتهم ومعرفتهم وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية وشخصيتهم .
- مراعاة أي شروط أو متطلبات تتعلق بترشيح أو انتخاب أو تعيين أعضاء مجلس الإدارة الصادرة من مصرف قطر المركزي أو أي سلطة أخرى .
- تقييم طلبات المرشحين لوظائف الإدارة التنفيذية العليا ، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس .
- إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء المجلس .

- متابعة التقييمات الذاتية للجان المجلس .
- الإشراف على هيكلية المجلس ، وتشكيلة لجانها .

لجنة الاستثمار للمجموعة :

وقد تم تشكيلها بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 2011/4/4 الصادر بتاريخ 8 أغسطس 2011 كالاتي

رئيساً	- السيد/ فيصل الحمادي
عضواً	- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني
عضواً	- السيد/ عادل مصطفي
عضواً	- السيد/ فيصل علي
عضواً	- السيد/ ناصر العبد الله

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية :

- وضع وتعديل سياسات الاستثمار للمجموعة والتي تتضمن الخطوط العريضة للاستثمار وتحديد الأصول ، وتحديد مجالات الاستثمارات المحظورة .
- مراجعة واعتماد العمليات الاستثمارية للمجموعة ، ووضع حدود للاستثمار للصفقة الواحدة أو لمجموع الصفقات على مدار العام وفقاً لما هو وارد في بوليصة الاستثمار .
- مراقبة إدارة محفظة الاستثمار للمجموعة للتأكد من الالتزام بما ورد في سياسة الاستثمار .
- تقييم أداء الاستثمار اعتماداً على مقارنة العائد الحقيقي بالعائد المتوقع ، بالإضافة إلى مقارنة مع المؤشرات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة . وياخذ التقييم في الاعتبار مدى التزام الاستثمار مع السياسات والتوجهات ودرجة المخاطر .
- مراجعة التحاليل الدورية والتقارير التي تقدمها الإدارة .
- الموافقة على حدود الاستثمار في كل قطاع .
- الموافقة على حدود الاستثمار الخاصة بالبلدان .
- مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية كلما دعت الحاجة .
- القيام بواجبات أخرى وتحمل مسؤوليات والتمتع بصلاحيات وفقاً لتكليف المجلس .
- إعداد التقارير وتقديمها إلى المجلس لإطلاعه على القرارات الاستثمارية التي اتخذت ، والسياسات وأداء الاستثمارات .
- القيام بواجبات أخرى ، كلما تطلب الأمر ذلك ، وفقاً لتغييرات في سياسة مجلس الإدارة أو تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية أو تبعاً لتطورات السوق .
- الموافقة على الصفقات الاستثمارية وفقاً للأسقف المحددة للجنة ورفع التوصيات بالصفقات ذات السقف الأعلى للموافقة عليها من قبل المجلس .
- دعوة الأشخاص المعنيين لاجتماعات اللجنة لتقديم الرأي في المجالات ذات الاختصاص .

ميثاق المجلس :

يهدف ميثاق الحوكمة إلى توفير إطار من المسؤولية والتحكم في المصرف بالإضافة إلى وجود إدارة تركز على احترام القيم وفقاً لما نصت عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة.

إن لدى مصرف الريان اعتقاد راسخ بأن إتباع الميثاق سوف يعزز- على المدى البعيد- الثقة مع مساهميه وعماله وموظفيه وأصحاب المصالح المختلفة بالإضافة إلى إرساء ودعم موقف مصرف الريان في سوق رأس المال.

يعتبر ميثاق المجلس ملزماً لأعضاء مجلس إدارة مصرف الريان، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان تنفيذ هذا الميثاق وتطبيقه من قبل جميع العاملين في مصرف الريان.

وقد تم العمل على تحديث هذا الميثاق ، وأعد للعرض على مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2011/12/19 إلا أنه تم إرجاء بحث هذا الموضوع إلى اجتماع لاحق . وسيتم عرض النسخة المحدثة من ميثاق مجلس الإدارة في اجتماعه المقرر عقده بتاريخ 2012/1/29 . بالإضافة إلى ذلك وفي نفس الاجتماع قام المجلس بتوقيع ميثاق خاص بالسرية .

مكافآت مجلس الإدارة :

تناقش لجنة المكافآت والتعويضات سنوياً موضوع المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا ، وتطلع اللجنة على ما هو متبع في البنوك والمؤسسات المشابهة ، كما تربط اللجنة المكافآت بالأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية ، وتقوم بمقارنتها مع نتائج السنوات السابقة .

وتأخذ اللجنة في الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية خلال السنة المالية ، ومسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس ، والإدارة التنفيذية العليا ، على أن تكون المكافآت ضمن المصرح به في النظام الأساسي والقوانين ذات العلاقة .

لائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس إدارة مصرف الريان :

يتم سنوياً تحديث لائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة من قبل لجنة الترشيحات والحوكمة ، حيث يتم إدخال بعض التعليمات الخاصة بهذه المكافآت والصادرة عن الجهات الإشرافية ، وتعرض اللائحة على المجلس للموافقة عليها ، كما يتم اعتماد اللائحة سنوياً من قبل الجمعية العامة لمصرف الريان .

وتتضمن اللائحة عرضاً للتعليمات التي استندت إليها اللائحة ، وقرارات مجلس الإدارة بهذا الخصوص ، والأسس التي يرتكز عليها تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لمصرف الريان .

السياسات :

يلتزم مصرف الريان في عمله باتباع مجموعة معتمدة من السياسات تحدد أطر وضوابط عمله في كافة الأنشطة ، ويقوم مصرف الريان من خلال لجنة السياسات والتطوير بشكل دوري وعند الحاجة بتحديث هذه السياسات ، ومن ثم تعرض على المجلس لاعتمادها .

ويتبع مصرف الريان حالياً النسخ المحدثة من مجموعة كبيرة من السياسات ، تضم الآتي :

- سياسة التدقيق الداخلي
- سياسة الاستثمار
- السياسة المالية
- سياسة الحوكمة

- سياسة منع غسل الأموال ومكافحة الإرهاب
- سياسة الائتمان
- لائحة شؤون العاملين بمصرف الريان
- سياسة المبلغين
- سياسة الإحلال

الحدود الائتمانية للبنوك والدول :

التزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي ، تقترح إدارة الخزينة حدوداً ائتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها ، وكذلك الحدود الائتمانية للدول . ويعتمد المجلس في منتصف كل عام هذه القوائم وتقدم إلى مصرف قطر المركزي ، وقد اعتمد المجلس بتاريخ 2011/12/19 تعديلات طارئة للحدود الائتمانية للبنوك والدول ، فرضتها الأوضاع الاقتصادية السائدة وإعادة التقييم وخاصة في أوروبا .

الرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر :

يشكل كل من مسؤولي الرقابة الداخلية والالتزام والمخاطر المستوى الأول من أدوات الإدارة التي يستخدمها لمتابعة الامتثال للتوجيهات من الهيئات الرقابية، حيث أنه يرفع كل منهما التقارير مباشرة متى ما لزم إلى كل من الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة وبذلك يكون مجلس الإدارة على اطلاع كامل على نتائج أعمال الرقابة الداخلية. ويعني ذلك أن منح وتقييم الائتمان - الاستثمار - السيولة - مخاطر السوق - مخاطر كفاية رأس المال - مخاطر التركيزات - مخاطر الصرف الأجنبي - مخاطر أسعار الفائدة - التسعير - الربحية والموازنات - مخاطر العمليات والمحاسبة - المخاطر القانونية - مكافحة غسل الأموال- التأمين على الأصول - الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة- الالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية - التدقيق الداخلي والخارجي - تقييم الأداء - الإفصاحات لجميع الجهات المعنية - بالإضافة إلى السياسات الخاصة بشؤون العاملين التي تنظم تعيينهم وتكلفتهم وتضع أنظمة للحوافز وتطوير وتنمية المهارات وتنمية سلوكيات وأخلاقيات العمل ، وغيرها من السياسات يتم مراجعتها لضمان الالتزام بأفضل الممارسات والالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة أداء كل من مسؤولي المخاطر والالتزام لتقديم تأكيد للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أداؤها على مستوى معقول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي ورد ذكرها أعلاه (بند السياسات) .

تقييم أداء المجلس والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي عالج بها المجلس هذه المسائل .

لم تطرأ عن نتائج أعمال الرقابة الداخلية سوى مسائل رقابية اعتيادية تعامل معها كل من مسؤول الإلتزام ومسؤول المخاطر بشكل روتيني حسب السياسات المتبعة بما لم يتطلب تدخل المجلس.

الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي اثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة والإجراء الذي اتبعته الشركة في معالجة الإخفاق

أعمال الرقابة الداخلية من مسؤولية مسؤول الالتزام - حيث أنه هو من يقوم بإجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير باستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات الخاصة بالالتزام لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للمصرف.

تقيد الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق :

يلتزم مجلس إدارة مصرف الريان بمبدأ الشفافية في عمله في كل ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام عن كل ما قد يؤثر على الأداء المالي للمصرف أو حركة سعر سهمه، فمعلومات أعضاء مجلس الإدارة قد تم تزويد هيئة قطر للأسواق المالية بها بالإضافة إلى بورصة قطر ، مع بيان رقم المساهم لكل منهم والتي يمكن من خلالها الاطلاع على ملكيتهم للأسهم، كما أن ميثاق المجلس قد فصل مسؤوليات المجلس ولجانه .

من جهة أخرى يحرص المجلس على تزويد بورصة قطر بالبيانات المالية والإيضاحات كما حددتها لائحة بورصة قطر ، كما يقوم بنشر بياناته المالية فور اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة بورصة قطر وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتصدر البيانات المالية مشفوعة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي ، الذي يؤكد في تقريره أن التقارير والبيانات المالية لمصرف الريان قد جاءت مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وانه قد حصل على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لأداء عمله.

ويتم نشر البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي على موقع بورصة قطر وفي الصحف المحلية وفي بعض صحف دول الخليج العربية وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وقانون الشركات التجارية.

تقيد الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها :

يولي مجلس الإدارة انتباهاً خاصاً لوضع أنظمة الرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات واجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة والتأكد من ان تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الالتزام. كما تقوم الإدارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة الالتزام واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الالتزام بما يساعد على تطويرها.

عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة :

يولي مجلس الإدارة كل من عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في المصرف قدراً عالياً من العناية نظراً لأهميتها في مساعدة المصرف على الإدارة السليمة للمخاطر وعلى وجه الخصوص المخاطر القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر التشغيل ولذا تم تعيين مسؤول مراقبة الالتزام ومسؤول المخاطر على شكل إدارات تُحدّد وتُقيّم وتُقدّم الاستشارة وتُراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، ومنحها في ذلك الدعم الكافي من الموظفين والأجهزة والأنظمة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول المصرف ، والرقابة على استخدام الموارد المتاحة ، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقييد بها ، واتباع سياسة واضحة في اختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية .

الاجراءات التي يتبعها البنك لتحديد وتقييم المخاطر الكبيرة وإدراتها:

الاجراءات التي يتبعها البنك لتحديد، تقييم، وإدارة المخاطر:

1-المخاطر الائتمانية:

- تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة . فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.
- تعتبر السياسات الائتمانية التي يضعها البنك هي محور عملية إدارة الائتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الائتمان. يقوم البنك بوضع سياسته الائتمانية والتي تمثل الإطار المتضمن لمجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.
- منح الائتمان المصرفي بناء على مجموعة من الشروط ومن بينها توفر مصادر السداد الكافية والمعتمدة، كفاءة العميل وخبرته، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، وجود الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. لذلك يتم منح الائتمان المصرفي عن طريق موافقة لجان الائتمان في البنك والتي تتكون من أربعة فئات وحسب حجم التسهيلات المطلوبة كمايلي:

- لجنة إئتمان الأفراد (موافقة الى حدود 15 مليون ريال قطري)
- لجنة إئتمان المجموعة (موافقة الى حدود 150 مليون ريال قطري)
- اللجنة التنفيذية (موافقة الى حدود 300 مليون ريال قطري)
- لجنة مجلس الادارة (موافقة على حدود أكثر من 300 مليون ريال قطري).

وبالتالي ليس هناك صلاحيات فردية للتمويل الغير شخصي.

2-إدارة مخاطر الائتمان :

تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمصرف الريان بعدة اجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها وذلك من خلال:

1/2- معايير إدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن:

- 1- تحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات (الصناعات) الممكن منحها الائتمان.
- 2- وضع حدود قصوى لأجل منح الائتمان للمجموعة الائتمانية الواحدة وأسس لتسعير الائتمان.
- 3- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات واتخاذ الاجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين واعادة التقييم الدوري.

- 4- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات.
- 5- تفعيل دور وحدة إدارة الائتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الائتمانية لتشغيل وتفعيل الحدود في النظام الآلي للبنك.
- 6- تحديد درجة المخاطر التي يوافق مجلس الإدارة على الدخول فيها أثناء عملية التمويل.
- 7- الإفصاح بكل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الائتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها القرار الائتماني الصحيح.
- 8- اعداد توصيات ائتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل (Business Units)

2/2 - تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الائتمان:

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان تتضمن الآتي:

- 1- توافر طلب العميل أو طلب تسهيلات موقع من طرف المفوض بالتوقيع.
- 2- الحصول على الوثائق الكاملة للشركة بما في ذلك صلاحية التمويل.
- 3- الحصول على المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل للعميل و نوعية المخاطر المرتبطة بطلب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام تصنيف داخلي بالبنك.
- 4- معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزه في الصناعة (القطاع) والغرض من الائتمان.
- 5- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان وللصناعة (للقطاع) ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.
- 6- مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة ونوعية الضمانات المقبولة.
- 7- تحليل وضعه المالي من خلال ميزانيات مدققة وحديثة.
- 8- وضع حدود لكافة بنود داخل وخارج الميزانية ووضع حدود للصناعات (القطاعات) والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد على درجة التصنيف الائتماني للعميل.
- 9- وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.
- 10- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الائتمانية لتحديد مخاطر التمويل.

3/2 - توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته:

يتضمن توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته بالآتي:

- 1- توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناتها ومستنداتها.
- 2- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة (مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية— الوضع المالي الحالي للعميل— مدى توافر ضمانات كغطاء مناسب وفقا للحالة الحالية للعميل— مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية— وذلك برفع تقارير بشكل دوري عن كامل محفظة الائتمان).
- 3- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على (منح الائتمان ومتابعة مدى جودته— تسعير الائتمان—تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانية— تحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات).
- 4- المتابعة الدورية لكل ما يطرأ على الائتمان القائم مثل السداد المبكر، التمديد، اعادة الجدولة، تعديل الضمانات او أي من الشروط الاخرى.
- 5- اصدار التقارير الدورية وافادة وحدات العمل والادارة بكل مايلزم.
- 6- اعداد خطة ادارة المخاطر/استراتيجية ادارة المخاطر (Risk Strategy) لتفادي اي مخاطر غير متوقعة.

4/2- توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان:

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- 1- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في (السياسات الائتمانية— الإجراءات الائتمانية— الحدود الائتمانية - التعليمات الرقابية).
- 2- وحدة التحصيل لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل يومي عن وضع الحسابات المتعثرة وإفادة جهة السياسات والمنتجات الائتمانية بقطاعات الائتمان ذات الميل التعثري لتجنبها مستقبلا.
- 3- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضيين بالتوقيع على الائتمان ووثائقه.
- 4- خلق ارضية مشتركة بين ادارة المخاطر ووحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الائتمانية مستمدة من استراتيجية البنك لادارة المخاطر.

يقوم البنك بإجراء مراجعة لجميع التسهيلات الائتمانية المعتمدة وفق الصلاحيات المنوطة به وذلك بشكل منتظم، ومراقبة أداء الصناعة ومدى انكشاف قطاعات. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات واكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم . من ناحية أخرى تقوم اللجنة بمراجعة تحليلات التسهيلات غير الفعالة بالتفصيل وبشكل دوري، فضلا عن مراجعة مدى انكشاف قطاعات البنك على أساس تصنيفات المخاطر الموضوعة داخلياً، وتقوم برفع توصياتها -إن وجدت - إلى مجلس الإدارة.

تعتبر وحدة إدارة مخاطر الائتمان كوحدة مستقلة عن وحدات تحليل وتقديم الائتمان. حيث تتعامل وحدة إدارة الائتمان مع مراجعة الضمانات والشروط والعقود و الأمور التشغيلية المتعلقة واستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك تحميل جميع الحدود الممنوحة على النظام وإصدار التقارير. أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية البنك.

مخاطر السوق:

يقوم المصرف برصد مخاطر السوق باستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل "2" ومستخدماً خبرات موظفين ذوي خبرات وكفاءات عالية وعالمية .

يقوم الموظفين المعنيين بمراقبة عدة مخاطر مرتبطة بالسوق مثل مخاطر الصرف الأجنبي ، أسعار الأرباح، التسعير، السيولة، الإستثمارات العامة، استثمارات ودائع العملاء، أسعار السلع، ومخاطر النسب المصرفية من سيولة وكفاية نسبة رأس المال.

من أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر يقوم البنك بتنوع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات إستباقية لإدارة هذه المخاطر.

يصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على إتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق .

تشمل هذه التقارير تقارير يومية مثل التقارير عن ردة فعل السوق وآخر عن أداء سوق قطر للأوراق المالية، تقريراً اسبوعياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الممتلكات والإلتزامات الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية وإختبارات الضغط على الميزانية ، تحليل الفجوات في الممتلكات والإلتزامات، وتقوم لجنة الممتلكات والإلتزامات المتكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في اجتماعاتها الشهرية وإتخاذ ومتابعة القرارات.

ولتسهيل عمل الخزينة فقد قام البنك في العام 2010 بتشغيل نظام " الأوبكس" وهو النظام الآلي الخاص بالخزينة والذي يعتبر من أكفأ الأنظمة المستخدمة للأغراض الخاصة بالخزينة والذي يسهل عملية تطوير المنتجات والحلول المالية بشكل عام، ومن ناحية أخرى يساهم بشكل كبير في تقديم المعلومات المتعلقة بمراقبة المخاطر وتغطيتها.

مخاطر التشغيل

منهجية مخاطر التشغيل :

يوفر إطار منهجية مخاطر التشغيل والحد منها برنامجاً متكاملًا ومقاربة منظمة للتعرف على، وتقدير، وتقييم، وإدارة، والحد من، ومراقبة، والإعلام بمخاطر التشغيل وكذلك التبليغ عن مختلف المخاطر المرتبطة بنشاطات المصرف في

ملخص منهجية مخاطر التشغيل

تركز استراتيجية منهجية مخاطر التشغيل على بناء فريق المخاطر بواسطة مجموعة الأعمال من أجل ضمان التخصص والتنسيق الفعال بين مجموعات الأعمال وفريق المخاطر. يبدأ هذا الإطار بالأهداف الاستراتيجية لمصرف الريان؛ ويشمل ذلك مهام وإجراءات الأعمال، يتبعها تحديد احتمال وعواقب ومراقبة المخاطر. وأخيراً يتم تطبيق معالجة المخاطر التي هي استراتيجيات الحد من المخاطر المعمول بها. ويتبع ذلك مراقبة مستمرة للخطر والمعالجة والتواصل مع أقسام مصرف الريان.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً اتباع الخطوات التالية:

- يتم تذكير جميع الموظفين بمسؤولياتهم تجاه إدارة المخاطر.
- يقوم جميع الموظفين بالإبلاغ عن حوادث مخاطر التشغيل عند حدوثها.
- يقوم منسقو مخاطر التشغيل في كل قسم بالعمل على واقعة المخاطر المبلغة ويتعاملون مع قضايا مخاطر التشغيل المتعلقة بقسمهم / أقسامهم.
- يقوم منسقو مخاطر التشغيل بالتنسيق مع فريق مخاطر التشغيل لضمان التطبيق بفعالية.
- يتم تطوير إطار مخاطر التشغيل لكل إجراء هام بالتنسيق مع منسقي مخاطر التشغيل من خلال تقييم المخاطر، ومراجعة تقرير المدققين الحسابات الداخليين والخارجيين، وجلسات استمزاغ الآراء مع فريق المخاطر، ومراجعة حوادث وخسائر مخاطر التشغيل المبلغة، الخ.

الحد من مخاطر التشغيل

في محاولة للتشجيع على ممارسات أفضل في مجال إدارة المخاطر، فإن مصرف الريان مهتم جداً بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته، وبالتالي تتم إدارة التعرض للمخاطر. ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلاً من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر وحسب.

إنجازات قسم مخاطر التشغيل للعام 2011 من حيث أمن المعلومات:

- تم استكمال برنامج مراقبة الخدمات البنكية عبر الإنترنت.

- تم استكمال رصد وتقييم البنية التحتية الحرجة لتقنية المعلومات.
- تم تنفيذ مسح وفحص نقاط البيع المعتمدة لاختبار الاختراق حسب توصيات شركة الفيزا.
- تم تنفيذ دورات توعية منتظمة لموظفي البنك عن أمن المعلومات ، مخاطر التشغيل وخطة متابعة العمل.
- تم تنفيذ برنامج مراقبة الإحتيال عن طريق البطاقات.

استمرارية الأعمال

- تم إنجاز وثائق استمرارية أعمال مصرف الريان.
- تم إنجاز التدريب ورفع درجة الوعي بإدارة استمرارية الأعمال.
- تم إنجاز اختبار إدارة استمرارية الأعمال لجميع الأقسام الحساسة.
- تم تشكيل اللجنة الأمنية والتدريب.
- تم إنجاز واختبار خطة استمرارية الأعمال للشركة التابعة (الريان للإستثمار) .

تقرير مخاطر التشغيل

حدث مخاطر التشغيل هو حدث ناتج عن الإجراءات الداخلية، أو الأشخاص، أو النظام الذي يفتقر إلى الكفاية أو النجاح أو عن أحداث خارجية. ولكي يتم اعتبار أي حدث على أنه خطر ليس من الضروري أن ينتج عنه خسارة مالية. فالحدث يمكن أن يصنف على أنه حدث خطر حتى لو نتج عنه كسب مالي.

إجراءات التصعيد

1. عند اكتشاف أي حدث من أحداث مخاطر التشغيل يتعين على الموظفين المعنيين أن يبلغوا مديرهم عن واقعة حدث الخطر.
 2. يتعين على المدير مباشرة مراجعة للحدث وتعبئة نموذج واقعة حدث مخاطر التشغيل.
 3. يتعين تقديم نموذج واقعة حدث مخاطر التشغيل والوثائق المؤيدة إلى قسم مخاطر التشغيل.
 4. يقوم رئيس قسم مخاطر التشغيل بمراجعة الواقعة والتنسيق مع رئيس القسم المعني للتأكد من تطبيق خطة العمل المناسبة للحد من تكرار الأحداث لمشابهة في المستقبل.
- بمعزل عن تصعيد الإبلاغ من قبل القسم، يقوم قسم مخاطر التشغيل بتقديم تقارير فصلية مثل تقرير مخاطر التشغيل، وتقارير فقدان البيانات، وسجل أحداث المخاطر إلى الإدارة العليا.
- وفي الوقت الحاضر فإن مجمل استراتيجيات مخاطر التشغيل تركز على تجنب المخاطر والحد منها ويتم تطبيق هيكلية وضوابط جيدة تمتص وتحد من أحداث مخاطر التشغيل.

د. حسين العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

2012/01/15
2012/1/16
غـر